

العناصر المقترحة للنظر فيها

في إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015

إعداد

الممثل الخاصة للأمين العام لدى الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

1. مقدمة

1. تقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم A/RES/66/199 الصادر بتاريخ 22 ديسمبر عام 2011 بطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث "UNISDR" لتيسير عملية إعداد "إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015". وبدأت جميع الجهات المعنية مشاوراتها في أوائل عام 2012 والتي تضمنت فعاليات محلية، ووطنية، وإقليمية، وعالمية عبر الإنترنت، بما في ذلك ثمانية منتديات إقليمية، فضلاً عن المنتدى العالمي الرابع للحد من مخاطر الكوارث.

2. أن هذه المشاورات، بالإضافة لما قدمته الدول من تقارير من خلال مرصد إطار عمل هيوغو التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث "UNISDR"، وكذلك النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تقارير التقييم العالمي للأمم المتحدة التي تصدر كل عامين بشأن الحد من مخاطر الكوارث للأعوام 2009 و 2011 و 2013، و أيضاً مشاورات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، وتزايد المؤلفات و الممارسات فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث و القدرة على مجابته، تعد ثروة من المعرفة والتوجيه لتحقيق مزيد من التطور لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.

3. تستند العناصر المقترحة على المشاورات حتى الآن. وتهدف هذه العناصر إلى توفير التوجيه والدعم للقيام بأعمال التحضير وعقد المشاورات حول الاجتماعات والمنتديات الإقليمية القادمة للحد من مخاطر الكوارث¹ والتي يتم وفقاً لها وضع إطار العمل المستقبلي من خلال العملية التحضيرية الرسمية للمؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث (سنديا، اليابان، خلال الفترة من 14 إلى 18 مارس من عام 2015).

4. تقدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم A/RES/67/209 بطلب إلى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث "UNISDR" لتولي الأمانة العامة للمؤتمر العالمي والتنسيق بين الأنشطة التحضيرية بالتشاور مع جميع الجهات المعنية ذات الصلة. ومن المقرر أن يتضمن عمله تقديم تقرير تجميعي يشمل توصيات المنتديات الإقليمية حول محتوى إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 للنظر فيها أثناء الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المزمع عقده في جنيف، بسويسرا، خلال الفترة من 14 إلى 15 يوليو من عام 2014.

5. وقد تم الاستفادة في صياغة هذه العناصر من الفريق الاستشاري للعلوم والتكنولوجيا الذي تم تعيينه للممثل الخاصة للأمين العام لدى الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وكذلك المجلس الاستشاري المعني بتقرير التقييم العالمي، والفريق الاستشاري للقطاع الخاص، والفريق الاستشاري للبرلمانين، والفريق الاستشاري لإطار عمل هيوغو. وتضم هذه الفرق

¹ المنتديات الإقليمية: أفريقيا (أبوجا، نيجيريا) في الفترة من 5 إلى 8 مايو من عام 2014؛ والأمريكتان (غواياكيل، الإكوادور) في الفترة من 27 إلى 29 مايو من عام 2014؛ وآسيا (بانكوك، تايلاند) في الفترة من 23 إلى 26 يونيو من عام 2014؛ والمحيط الهادئ (سوفيا، فيجي) في الفترة من 2 إلى 4 يونيو من عام 2014؛ والدول العربية (شرم الشيخ، مصر) في الفترة من 10 إلى 12 يونيو من عام 2014، وأوروبا (بروكسل، بلجيكا): لم تتحدد مواعيد عقدها بعد.

الاستشارية ما يزيد عن 60 عضوًا من كبار المسؤولين الحكوميين، وأعضاء البرلمان، والعلماء، ومديري الأعمال التجارية، والمحامين، وأصحاب المهن، وممثلي المجتمع المدني - يسعون جميعًا للعمل للصالح العام بصفتهم الشخصية.

2. اعتبارات عامة

السياق

6. نظرًا لاقترب إطار عمل هيوغو (HFA) من نهايته، وفي ظل السعي لإعداد إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، فإنه من الأهمية بمكان استعراض التقدم المحرز في تنفيذه حتى الآن. فمن ناحية، حققت العديد من الدول بعض التقدم في جميع مجالات إطار عمل هيوغو ذات الأولوية². وعلى وجه التحديد، فإن النمو الاقتصادي والتحسين في ظروف التنمية الذي شهدته العديد من الدول ذات الدخل المنخفض أو المتوسط، والذي شمل تعزيز القدرة على الإنذار المبكر بالكوارث، والتأهب والاستجابة لها، و الذي قد أسهم بدوره في تقليل مخاطر حدوث وفيات، على الأقل في تلك الدول التي يمكن فيها الإنذار المبكر من المخاطر المتعلقة بالطقس.

7. و لكن على الرغم من ذلك، لا تزال الزيادة مستمرة في الخسائر والأضرار الاقتصادية الناجمة عن الكوارث. لا شك أن العولمة الاقتصادية كانت حافزًا للنمو، إلا أنها قد أدت أيضًا إلى حدوث زيادة كبيرة في معدل التعرض للأخطار، ويرجع هذا الأمر إلى تركيز بعض الاستثمارات الجديدة العامة والخاصة على العمل في مناطق خطرة، مثل السواحل المعرضة للأعاصير والتسونامي، وأحواض الأنهار المعرضة للفيضانات، والمدن المعرضة للزلازل. ونتيجة لذلك، تراكمت المخاطر الحادة³ داخل المناطق المعرضة للخطر بل وانتشرت في الوقت الحالي في جميع أنحاء العالم من خلال سلاسل الإمدادات العالمية، الأمر الذي بات يشكل مخاطرة اقتصادية نظامية على مستوى العالم بأسره بالنسبة للمشروعات، والحكومات، بل والمجتمع كله على نحو أوسع.

8. فضلًا عن ذلك، لا يزال سوء التخطيط والإدارة للتنمية الحضرية، والتدهور البيئي، وضعف آليات الحكم، والفقر، وعدم المساواة من العوامل التي تؤدي إلى تزايد الخسائر والأضرار المصاحبة للمخاطر الممتدة⁴ بشكل سريع. ولا شك أن هذا الأمر له تأثير مدمر على الأسر ذات الدخل المنخفض أو المعرضة لانخفاض دخلها، فضلًا عن تأثيره على المؤسسات الصغيرة وغير النظامية التي تضم الأغلبية العظمى من الأيدي العاملة في العديد من الدول، هذا بالإضافة إلى تأثيره على الهياكل الأساسية العامة والخدمات العامة التي تعتمد عليها هذه الأسر والمؤسسات. تزداد المخاطر الممتدة حتى في تلك الدول والمناطق غير المعرضة للأخطار الكبرى، مما يؤكد بدوره على أن كلاً من التنمية والحد من مخاطر الكوارث ليسا بالأمر المستدام أو الفعال، مما يشكل ضررًا من نوع خاص على المجتمعات ذات الدخل المنخفض. أن تحقيق الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة، مثل القضاء على الفقر المدقع، وفقًا لما أوضحه مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2012 (ريو + 20)، لا يمكن الوصول إليه دون وجود إدارة فعّالة للمخاطر، وإلا سوف يكون من الصعب إيقاف أو تقليل التزايد المستمر للمخاطر الناجمة عن التنمية، والتي تبقي عددًا كبيرًا من الأشخاص تحت خط الفقر.

9. لا يزال يُنظر إلى الكوارث بشكل عام في إطار عمل هيوغو والسياسات والممارسات المترتبة عليه على أنها صدمات خارجية تصيب الاقتصادات التي تعمل بشكل طبيعي، بدلاً من النظر إليها على أنها مظاهر تدل على عوامل الخطر الأساسية الملازمة لسياسات التنمية والممارسات المتعلقة بها والتي تؤدي بالطبع إلى ظهور مخاطر الكوارث وتراكمها. أن التغيير المناخي الخطير والحملي يعد نتيجة للعمليات الاقتصادية نفسها التي تصاحب مخاطر الكوارث الجوية الهيدرولوجية المتزايدة، والتي تضاعف غالبًا من الآثار المترتبة على عوامل الخطر الأساسية، والتي تكون معظمها في حقيفة الأمر عابرة للحدود. وإذا لم يتم التعامل مع عوامل الخطر هذه، فسوف تتزايد، وبشكلٍ مخيف، الخسائر الناتجة عن تغير المناخ، وغيرها من الخسائر المادية والاقتصادية خلال العقود القادمة، كما قد يحدث توقف أو تراجع للمكاسب التي نتجت عن تقليل معدل الوفيات، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من آثار تتعلق بالرعاية الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، والأمن الغذائي، والصحة البيئية وكل هذا بالطبع يهدد قدرة الأمم، والمؤسسات، والمجتمعات على تحقيق الاستمرارية والاستدامة.

² راجع تنفيذ إطار عمل هيوغو - ملخص التقارير في الفترة من عام 2007 إلى 2013، UNISDR، 2013.

³ يستخدم مصطلح "المخاطر الحادة" لوصف المخاطر المتعلقة بالكوارث بالغة الخطورة، التي يتراوح معدل تكرارها من منخفض إلى متوسط، وخاصة تلك المصاحبة للأخطار الكبرى. المصدر، تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2013، UNISDR.

⁴ يستخدم مصطلح "المخاطر الممتدة" لوصف المخاطر المتعلقة بالكوارث قليلة الخطورة، ذات معدل التكرار المرتفع، وخاصة تلك المصاحبة للأخطار المحلية البالغة، على سبيل المثال لا الحصر. في المرجع نفسه المذكور آنفًا.

10. لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون إدارة مخاطر الكوارث. لذا، يجب أن يتحول التركيز العام لإدارة مخاطر الكوارث من حماية التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما ينظر إليه على أنه أحداث وصدمات خارجية، إلى التركيز على تحويل التنمية لإدارة المخاطر، واغتنام الفرص على نحو مستدام، وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، مما يضمن التنمية المستدامة.

11. بالإضافة لذلك، بالنظر إلى حقيقة أن معظم الاستثمارات يقوم بها القطاع الخاص، فإن هذه الاستثمارات، سواء كانت شديدة التأثير بالمخاطر أم لا، سيكون لها أثر بالغ على مستويات مخاطر الكوارث مستقبلاً. لذلك، يجب أن يشتمل إطار العمل لما بعد عام 2015 وبشكل واضح على سياسات عامة من شأنها توفير الفرص والدوافع المحفزة للاستثمارات الخاصة شديدة التأثير بالمخاطر، بما في ذلك الاستثمارات التي تأتي من جانب المؤسسات، والأسر، والمجتمعات، دون أن يغفل بالطبع السماح لتلك القطاعات بتقديم التزامات طوعية.

12. أن بناء شعوب وبيئة أكثر قدرة على مواجهة الكوارث يتطلب التزاماً قوياً على المستويين الدولي والمحلي، فضلاً عن الرغبة في تحويل التغييرات الضرورية إلى ممارسات، وعمليات، ونماذج تخدم عملية التنمية. لا بد أن تتخطى السياسات والإجراءات فكرة الحد من المخاطر الحالية، وتعطي الأولوية لفكرة منع تراكم مخاطر جديدة. يجب أن تكون إدارة المخاطر جزءاً من السياسات والممارسات الخاصة بالتنمية المستدامة لمواجهة التحديات الراهنة واغتنام الفرص المحتملة.

الفرصة السانحة

13. جاءت فكرة إعداد إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 وتبنيه في وقتٍ حرج، حيث تزامنت مع طرح أثنان من الأدوات الأساسية المرتبطة بزيادة المخاطر وإدارتها، للمناقشة، وذلك فيما يتعلق تحديداً بالتغير المناخي، وبرنامج عمل التنمية المستدامة لما بعد عام 2015 والأهداف الخاصة بها.

14. ولا شك أن هذا التزام يعد فرصة كبيرة لتحديد نموذج عام لما بعد عام 2015 يتسم بالشمول، والترابط، والتناسق قدر الإمكان والموافقة عليه بالإجماع. ومن المفترض أن يتيح هذا الأمر إمكانية إدارة المخاطر التي تلازم عملية التنمية، وكذلك المخاطر التي تظهر من خلال الكوارث، والتغيرات والتقلبات المناخية، وتلك التي تصاحب الأزمات المالية والاقتصادية، وغير ذلك من العواقب التي تؤثر على كل من الاقتصاد، والمجتمع والبيئة. من هذا المنطلق، تتجلى أهمية النظر إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه على أنه جزء من استراتيجية إدارة المخاطر الأوسع نطاقاً، والتي تشمل المخاطر الطبيعية والتكنولوجية، كما أنه يعد إحدى الأدوات التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

15. أن ما تم اكتسابه من معارف وخبرات في مجال إدارة مخاطر الكوارث حتى الآن يجب أن ينعكس في تطوير أطر العمل والأدوات الدولية المذكورة أعلاه. وبالطبع يجب الجمع بين هذه الأدوات والأطر حتى يتسنى تحقيق المطمح العالمي المشترك لاستدامة التنمية والقدرة على مواجهة الكوارث.

16. إذا تم التعامل مع إدارة المخاطر بطريقة غير متناسقة وغير متوافقة باستخدام كل أداة على حدة، فستكون هناك احتمالية ضئيلة لنجاح هذه الأدوات الثلاثة في تحقيق هدف التنمية المستدامة. في حين أن كل أداة قد تتطلب توجيه وتنظيم أمور معينة حسب ما تقتضيه الحاجة، فإنه يجب أن تظل إدارة المخاطر والفرص بطريقة متناسقة هي السمة المشتركة بينها.

17. أن التحديات التي تواجهها عملية إدارة المخاطر قد تم اختبارها جيداً بطريقة عملية على الأصعدة المحلية، والوطنية، والإقليمية من خلال تجربة تنفيذ إطار عمل هيوغو. لذا، يحتل إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 مكانة قوية تسمح له بإدخال التغييرات اللازمة لتحسين ممارسات إدارة المخاطر الحالية الخاصة بوضع خطط التنمية والاستثمار. من ثم، يجب النظر إليه والاعتراف به كأداة توجيهية لدعم التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة مستقبلاً، وما أقرته اتفاقية تغير المناخ. من هذا المنطلق، لا يمكن النظر إلى إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 على أنه اتفاقية فنية قائمة بذاتها وتخص قطاع بعينه. يتعين أخذ الاحتياطات اللازمة لضمان سلامة التنفيذ بطريقة مترابطة وداعمة بشكل متبادل.

18. أوضح مرصد إطار عمل هيوغو - إحدى آليات إعداد التقارير الذاتية الطوعية للحكومات التي تخضع لإدارة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث "UNISDR" - أهمية وفائدة نظام الرصد المعرف بشكل صحيح للأهداف، والمؤشرات، ووسائل التحقق في قياس مدى فعالية الآثار المترتبة. لذا، يتطلب الأمر الجمع بين مرصد إطار عمل هيوغو المعزز وإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، وبهذا من المحتمل أن يقوم الأول بدوره كأداة مساعدة لرصد مدى استدامة التنمية على نطاقٍ أوسع.

19. علاوة على ذلك، يتم إجراء الاستعراض الدوري لإطار عمل هيوغو، حتى الآن، من خلال عملية منفصلة عن الأهداف الإنمائية للألفية واتفاقية تغير المناخ، مما يؤدي إلى منع الدول من إجراء استعراض شامل للتقدم المحرز في تنفيذه وتقييمه، وتقييم مدى التماسق والتقارب خلال عملية التنفيذ، فضلاً عن إدخال تعديلات مفيدة. في هذا الصدد، يتعين إجراء الاستعراض الدوري لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، على الأقل في ضوء برنامج عمل التنمية لما بعد عام 2015 والأهداف الخاصة به، ومن خلال العملية نفسها وإدارة الجهات الحاكمة التابعة للأمم المتحدة؛ وكذلك من الممكن أن يتم هذا الأمر في ضوء الترتيبات المستقبلية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

20. وأخيراً، تتطلب الإدارة الفعّالة للمخاطر اتخاذ إجراءات من قبل العديد من الجهات الفاعلة سواء على المستوى المحلي، أو الوطني، أو الإقليمي، أو العالمي، وكذلك القطاعين العام والخاص. في ظل تنوع نوعية الإجراءات ونطاقها، فإن الأدوات الملزمة قانوناً والأدوات الخاصة بالسياسة، على الرغم من ضرورتها، لا تكون في حد ذاتها كافية أو مناسبة لتوفير لوائح وتوجيهات تفصيلية. فهي في الواقع تحتاج إلى أن تستكمل وتتم صياغتها من خلال إجراءات والتزامات صريحة وطوعية تقدمها الجهات المعنية بالأمر - مثل المجتمعات، ومنظمات المجتمع المدني، والحكومات المحلية، والبرلمانيين، ورجال الأعمال، والعلماء - التي ترغب في تحمل المسؤولية وتولي القيادة وبالتالي يمكنها المشاركة بشكلٍ إيجابي في إدارة المخاطر التي تلازم عملية التنمية. هذه الالتزامات، التي غالباً ما تكون منفصلة وغير ملحوظة، آخذة في الظهور وتستحق كل التقدير والعرفان نظراً لما تقدمه من إسهام ملحوظ في إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.

21. وفي المقابل، ظهر عدد من العناصر والأمور المترابطة التي يعزز بعضها بعضاً كأدوات مساعدة لإدارة المخاطر بصورةٍ فعّالة، ولا بد من الأخذ بها ضمن النتائج العامة للمؤتمر العالمي الثالث للحد من مخاطر الكوارث. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض هذه القضايا وتلك الأمور قد يكون من الأفضل تناولها في إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، بينما من الأفضل تناول البعض الآخر، مثل الالتزامات، في وثائق أخرى، وما هو غير ذلك يفضل تناوله في إعلان سياسي. من هذا المنظور، يمكن النظر إلى النتيجة كحزمة ثلاثية الجوانب تتألف من: (أ) إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 ونظام الرصد التابع له، بالإضافة إلى عملية الاستعراض الدوري له، (ب) الالتزامات الطوعية للجهات المعنية، باعتبارها أمثلة واضحة على تحمل المسؤولية، وتبني الرؤى، والاستعداد للعمل، (ج) الإعلان السياسي.

22. لضمان الاستمرارية والترابط بين الجهود الإقليمية والعالمية، فمن الأهمية بمكان أن يراعى، في أعمال التحضير والمشاورات الخاصة بالاجتماعات والمنتديات الإقليمية القادمة للحد من مخاطر الكوارث، التركيز على القضايا والأمور التي تتناولها هذه الوثيقة، والتعمق فيها بشكلٍ أكثر تفصيلاً.

3 العناصر المقترحة لنتائج المؤتمر العالمي

23. يهدف هذا القسم إلى اقتراح صياغة للعناصر الثلاثة السابق ذكرها للنتائج العامة للمؤتمر العالمي: (أ) إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 ونظام الرصد التابع له، بالإضافة إلى عملية الاستعراض الدوري له، (ب) الالتزامات الطوعية للجهات المعنية، باعتبارها أمثلة واضحة على تحمل المسؤولية، وتبني الرؤى، والاستعداد للعمل، (ج) الإعلان السياسي.

(أ) إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 ونظام الرصد المعزز التابع له، بالإضافة إلى عملية الاستعراض الدوري له

24. خلال المشاورات التي عقدت، أشارت الدول والجهات المعنية إلى حاجة إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 إلى: الاعتماد على الخبرة المكتسبة من إطار عمل هيوغو، وحاجته إلى أن يكون عملي المنحى، وأن يعمل على تعزيز المساءلة، وأن يكون قصيراً نسبياً، ويتمتع بالقدرة على معالجة سيناريوهات المخاطر الطبيعية والناجمة عن التكنولوجيا مستقبلاً، وبالتالي يصبح إطاراً بعيد المدى.

25. كما يجب أن يستند إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 إلى الخبرات والمبادئ التي تزخر بها أطر العمل السابقة، ألا وهي إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الأخطار الطبيعية، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً، واستراتيجية "عالم أكثر أمناً في القرن الواحد والعشرين: الحد من المخاطر والكوارث" الاستراتيجية الدولية للحد من

الكوارث" (ISDR). على هذا النحو، فإنه قد لا يكون من الضروري تكرار مضمون الصكوك السابقة، بل بالأحرى الرجوع إليها واستعراضها.

26. قد يكون التحول من إطار عمل يعتمد على المفاهيم والأنشطة، كما هو الحال في إطار عمل هيوغو الحالي، إلى آخر قائم على سياسات عامة محددة واستراتيجية، يمكن استكمالها من خلال التزامات الجهات المعنية أمرًا نافعًا في تعزيز الشفافية في المسؤولية، والمساءلة، ورصد عملية التنفيذ.

27. وعلى وجه العموم، يمكن الاسترشاد في تحديد العناصر الأساسية لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 بالسؤال التالي: مع الوضع في الاعتبار أن إدارة المخاطر قد تتطلب مجموعة متنوعة من الأدوات والمبادرات على المستوى المحلي، والوطني، والإقليمي، والعالمي – فما الذي تفتقده مسألة إدارة المخاطر أو ما لم يتضح بعد في الوقت الحالي، وقد يكون من شأنه توفير إدارة أكثر فعالية للمخاطر، إذا تم الاتفاق عليه من خلال وسائل محددة لإطار عمل عالمي غير ملزم قانونًا؟

28. أن هذا النهج يساعد على التركيز في البحث عن عناصر إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، وصولاً إلى العناصر الأساسية لإطار عمل هيوغو، ألا وهي: "النتائج المتوقعة"، و"الأهداف الاستراتيجية" الثلاثة، و"أولويات العمل في الفترة بين عامي 2005 و 2015" الخمسة، كما أن هذا النهج يساعد أيضًا في تقييم ما إذا كانت مثل هذه النتائج، والأهداف، وأولويات العمل لا تزال صالحة، وتحتاج إلى إعادة تكوين أم لا، كما يحدد أيضًا ما إذا كانت هناك عناصر مفقودة بين تلك العناصر.

29. في قسم أ هذا، سيتم عرض العناصر الأساسية المقترحة لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، ونظام الرصد التابع له، بالإضافة إلى عملية الاستعراض الدوري له في ثلاثة أقسام فرعية ألا وهي الأقسام "1"، و"2"، و"3".

"1" العناصر الأساسية لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015

30. على وجه العموم، أشارت المشاورات التي عقدت حول إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 وتجربة تنفيذ إطار عمل هيوغو إلى مدى الحاجة إلى إعادة تحديد عناصر إطار عمل هيوغو وإعادة تنظيمها للتركيز أكثر على بناء مجتمعات وأمم أكثر أمنًا، وأكثر قدرة على مواجهة الكوارث. في نفس السياق، ظهر عدد من القضايا المحورية التي قد تستحق النظر إليها على شكل مبادئ من شأنها توجيه العمل المستقبلي.

31. تشمل العناصر الأساسية المقترحة لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 مجموعة من المبادئ التوجيهية وإعادة تعريف للنتائج المتوقعة، والأهداف الاستراتيجية، وأولويات العمل.

المبادئ التوجيهية

32. هي نفسها المبادئ المتضمنة في أطر العمل السابقة والحالية، ويمكن استكمالها بما يلي:

- تعتمد استدامة التنمية وقدرة الشعوب، والأمم، والبيئة في مواجهة الكوارث على إدارة المخاطر بشكل سليم، وهو الأمر اللازم لتوجيه التخطيط والاستثمارات على المستويين الخاص والعام. لا يتوقف الأمر عند الحد من المخاطر الحالية، بل يمتد لأبعد من ذلك ليشمل منع تراكم مخاطر جديدة.
- يتضمن نطاق إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 المخاطر الطبيعية والتكنولوجية.
- يعد الحد من مخاطر الكوارث ومنعها - التزامًا قانونيًا دوليًا وضمنًا للتمتع بحقوق الإنسان.
- تتطلب خصائص عوامل الخطر العابرة للحدود والتي تحيط بالعالم بأسره بشكل متزايد إلى بذل المزيد من الجهود التعاونية في تقييمها وإدارتها.
- توفير المعلومات والمعارف مفتوحة المصدر والمبنية على أساس علمي حول المخاطر وإتاحتها للجميع له دور فعال في تحليل التكاليف والمنافع، وإجراء معاملات تتسم بالشفافية، والحفاظ على قيمة المساءلة، وعقد شراكات بين الجهات المعنية على المستويين العام والخاص وغير ذلك من الجهات.

33. أن الحد من الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث في حد ذاته، كنتيجة لإطار عمل هيوغو الحالي، يعكس النظر إلى الكوارث على أنها أحداث خارجية، والنظر إلى الحد من مخاطر الكوارث على أنه أحد القطاعات التي تحمي التنمية. لذا يجب ألا يتم وصف النتائج المتوقعة لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 من حيث الحد من الخسائر فحسب، بل النظر إليها بطريقة إيجابية وطامحة من حيث بناء أمة ومجتمعات تنعم بالأمن، والسلامة، والرفاهية، وتتمتع بالقدرة على مواجهة الكوارث. وهذا من شأنه خلق ارتباط مباشر ووثيق بين أهداف التنمية المستدامة والأهداف المحددة. في الوقت ذاته، سوف يعمل هذا أيضاً على تعزيز الأهمية السياسية والاقتصادية لإدارة مخاطر الكوارث، مما يغير المفهوم السائد عن الاستثمار في مجال إدارة المخاطر من مجرد كونه تكلفة إضافية إلى كونه فرصة لإيجاد قيمة مشتركة.

34. ولتحقيق هذه النتيجة، يجب أن يشمل إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 ثلاثة أهداف تكملية واستراتيجية، ألا وهي: (1) الوقاية من المخاطر والسعي لتحقيق مسارات التنمية التي تقلل من ظهور مخاطر الكوارث؛ (2) الحد من المخاطر، أي اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة التراكمات الحالية لمخاطر الكوارث؛ و (3) تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث، أي اتخاذ الإجراءات التي تمكن الأمم والمجتمعات من تحمل الخسائر والأضرار، وتقلل من الآثار وتساعد على النهوض بسرعة.

35. بناء على ذلك، يجب تحديد المجالات ذات الأولوية لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 بالنظر إلى السياسات العامة بالغة الأهمية التي تتناول مخاطر الكوارث المنتشرة في أماكن الخدمات والهيكل الأساسية المملوكة، أو المدارة، أو المنظمة بشكل علني، والمنتشرة في البيئة، وكذلك السياسات التي تنظم أو توفر الدوافع المحفزة لاتخاذ إجراءات من جانب الأسر، والمجتمعات، والمؤسسات، والأفراد. في هذه الجوانب المختلفة، يجب أن تشمل المجالات ذات الأولوية السياسات العامة لإدارة المخاطر المحتملة والمتوقعة (الوقاية من المخاطر)، والإدارة التصحيحية للمخاطر (الحد من المخاطر)، والإجراءات اللازمة لتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث. تجدر الإشارة هنا إلى أن إعادة تركيز المجالات ذات الأولوية لإطار عمل هيوغو على السياسة العامة، لها أهمية كبيرة تتمثل في توضيح الأداة المساعدة، وتحديد المسؤوليات، وتعزيز قيمة المساءلة، فضلاً عن تسهيل عملية الرصد.

36. وإحراز تقدم ملحوظ فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة والأهداف الاستراتيجية، يجب دعم السياسات العامة التي تتناول إدارة المخاطر من خلال أطر الإدارة المناسبة، التي تتضمن الإجراءات اللازمة ليس فقط على مستوى الحكومات الوطنية والمحلية، ولكن أيضاً على مستوى المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والقطاعات العلمية، والأكاديمية وغيرها. ولا شك أن مثل هذا النهج المتبع في الإدارة سوف يعكس مدى تزايد انتشار الشراكات والتحالفات المبتكرة والمتصلة عبر الشبكات بين القطاعات المختلفة، كوسيلة فعّالة لمواجهة تحديات التنمية. وبالمثل، سوف تحتاج السياسات العامة إلى الدعم الذي توفره آليات إيجاد المعلومات والمعرفة وإدارتها لضمان توفير المعلومات والمعارف ذات الصلة حول المخاطر والطرق البديلة لإدارة المخاطر لصناع القرار وواضعي السياسات على مختلف المستويات، بدءاً من الأفراد والأسر، ووصولاً إلى المنظمات الدولية.

37. بناءً على ذلك وبالإستناد إلى المشاورات، قد يكون الاسم المحتمل لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015: "إطار عمل هيوغو 2+ أو - إدارة المخاطر لتحقيق القدرة على المواجهة".

"2" نظام الرصد المعزز

38. يتم رصد ما حققه إطار عمل هيوغو من إنجاز حتى الآن وفقاً لمجموعة من المؤشرات الأساسية البالغ عددها 22 مؤشراً من حيث مجالات الأولوية الخمسة. ومن خلال مرصد إطار عمل هيوغو عبر الإنترنت، تقوم الدول بقياس التقدم المحرز بمقياس يتراوح بين درجة واحدة و 5 درجات، بالإضافة إلى استخدام وسائل للتحقق والوصف النوعي. في حين أن هذا الأمر كان سبباً في توفير أكبر مخزون عالمي من المعلومات المتاحة عن التقدم الذي أقرته الحكومات فيما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، فقد أظهرت تجربة دورات الاستعراض الثلاث التي تجرى كل عامين للأعوام 2009، و 2011، و 2013 على التوالي نقاط الضعف، التي تشمل: عدم الموضوعية؛ وحقيقة أن المؤشرات الفردية تتوافق مع السياسات العامة المتعددة، وحقيقة أن معظم المؤشرات ترتبط بالمدخلات بدلاً من المخرجات. فضلاً عن ذلك، تشير معظم المؤشرات إلى الإدارة التصحيحية للمخاطر أو إدارة الكوارث، بدلاً من إدارة المخاطر المحتملة والمتوقعة. لذا، يتضح أن مرصد إطار عمل هيوغو الحالي يساعد بشكل جزئي في تقييم ما إذا كانت الدول تعمل على معالجة عوامل الخطر الأساسية وتجنب تراكم مخاطر أخرى جديدة أم لا. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد صلة واضحة بين مرصد إطار عمل هيوغو والآليات المستخدمة لرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

39. وتداركاً لنقاط الضعف هذه، يمكن وضع نظام جديد لمؤشرات إدارة المخاطر، يضم خمس مجموعات مختلفة من المؤشرات المستخدمة لقياس مدى قدرة السياسة العامة لإدارة مخاطر الكوارث على معالجة عوامل الخطر الأساسية بهدف منع ظهور المخاطر (إدارة المخاطر المحتملة)، والحد من المستويات الحالية للمخاطر (إدارة المخاطر التصحيحية)، فضلاً عن تعزيز القدرة على المواجهة (القدرة على تحمل الخسائر والنهوض بسرعة) عند وقوع الكوارث. وتجدر الإشارة هنا إلى أن نجاح هذه السياسات سوف يحدد مستوى الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث في دولة ما، كما أنه سيحدد أيضاً الآثار بعيدة المدى التي تتعلق بالجوانب الاقتصادية، والبيئية، والرعاية الاجتماعية.

40. وبهذا، يكون مستوى الخسائر الناجمة عن كارثة ما هو المؤشر النهائي الذي يحدد مدى نجاح إدارة المخاطر. وبشكل أساسي، إذا تزايدت الخسائر، فيعني ذلك أنه لم تكن لعملية إدارة المخاطر أية فعالية والعكس صحيح. وعلى ذلك، يتطلب الأمر أن تضم المجموعة الأولى من المؤشرات مجموعة من المقاييس التي تحدد الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث، معياراً عنها بصورة مطلقة ونسبية (فيما يتعلق بالسكان، والنتائج المحلي الإجمالي وما إلى ذلك). وجدير بالذكر أن هذه المجموعة سوف تضم الخسائر البشرية (الوفيات، أو المصابين، أو المتأثرين بوقوع الكارثة)؛ فضلاً عن الأضرار المادية (المنازل، والهياكل الأساسية التي تعرضت للدمار والتلف)، بالإضافة إلى الخسائر الاقتصادية (تكاليف استبدال الأصول التي تعرضت للتلف والدمار).

41. أما عن المجموعة الثانية من المؤشرات، فسوف تشير إلى المخاطر التي تتعرض لها الدول، بما في ذلك المخاطر الحادة والمخاطر الممتدة. وتستند هذه المجموعة إلى بعض المقاييس مثل متوسط الخسارة السنوية (AAL) والخسارة القصوى المحتملة (PML) بهدف توضيح الخسائر المستقبلية المحتملة التي قد تتعرض لها الدولة في المستقبل. ومن الأهمية بمكان إدراك الفرق بين الخسائر والمخاطر التاريخية التي يتم رصدها. ومع الوضع في الاعتبار أن بعض الكوارث الحادة لا تحدث إلا نادراً (كل 500 أو 1000 عام مثلاً)، يتضح أن البيانات التاريخية التي جمعت على مدار ثلاثين أو أربعين عاماً، في حد ذاتها، لا تعبر عن مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها دولة ما.

42. وهناك أيضاً المجموعة الثالثة من المؤشرات التي تستعرض قدرة اقتصاد أية دولة على مواجهة الخسائر المحتملة. ويتم ذلك من خلال تحديد المؤشرات التي تقارن بين حجم المخاطر وحجم اقتصاد الدولة، ومخزونها الرأسمالي، ومستويات الاستثمار والادخار، والتدفقات التجارية، وانتشار التأمين، والصحة المالية للحكومة، ودرجة الحماية الاجتماعية، وغير ذلك من المقاييس. بالإضافة لما سبق، سنتولى هذه المجموعة كذلك قياس مدى القدرة على المواجهة من الناحية المالية وذلك بمقارنة المخاطر المسؤولة عنها الحكومات بالنسبة إلى إمكانياتها المالية وتوافر التمويل اللازم لمواجهة تلك المخاطر، بما يشمل التأمين على سبيل المثال لا الحصر.

43. أما بالنسبة للمجموعة الرابعة من المؤشرات، فسوف تقوم بقياس كيفية إدارة الدولة لعوامل الخطر الأساسية التي تواجهها، والربط أيضاً بين إدارة مخاطر الكوارث وأهداف التنمية المستدامة من ناحية واتفاقية تغير المناخ من ناحية أخرى. ويتم وضع المؤشرات في شكل فئات، تشمل: الهيكل الاقتصادي والمالي؛ والفقر والضعف الاجتماعي؛ وتدهور خدمات النظم البيئية والإيكولوجية، وتغير المناخ؛ والتحضر، والقدرة على التأقلم.

44. أما عن المجموعة الخامسة من المؤشرات، فهي تتولى قياس كيفية تبني الدول لسياسات عامة تتسم بالفعالية لإدارة المخاطر المحتملة والمتوقعة، وكذلك الإدارة التصحيحية للمخاطر، وتعزيز قدرة القطاعين الخاص والعام على المواجهة. كما سيتم وضع مؤشرات لقياس مدى فعالية الإدارة وما تم وضعه من ترتيبات لإيجاد المعلومات والمعرفة وإدارتهما، والتي يجب أن تدعم السياسة العامة المتبعة في إدارة المخاطر. بينما يعمل مرصد إطار عمل هيوغو على توفير المؤشرات الخاصة بمجالات معينة ذات أهمية، مثل نظم الإنذار المبكر، نجد أن هذه المؤشرات تتوافق مع سياسات والتزامات متعددة، الأمر الذي يجعل عملية الرصد غامضة ومبهمة. الجدير بالذكر أن هذه المجموعة من المؤشرات المستندة إلى السياسات العامة ستعمل على توفير مؤشرات أكثر وضوحاً ويسهل التحقق منها.

45. سوف تستمد البيانات المطلوبة للمجموعة الأولى من المؤشرات من قواعد البيانات الخاصة بالخسائر الناجمة عن الكوارث على المستوى الوطني، بينما ستستمد البيانات المطلوبة للمجموعة الثانية من نتائج تقييمات المخاطر العالمية، وستستمد البيانات المطلوبة للمجموعتين الثالثة والرابعة من قواعد البيانات والإحصائيات القابلة للمقارنة والمتوفرة على المستوى الدولي. أما عن البيانات الخاصة بالمجموعة الخامسة من المؤشرات، فسوف تتولى الحكومات مهمة إيجادها، باستخدام مرصد إطار عمل هيوغو المعدل والمعزز.

46. وتيسير الارتباط بين نظام رصد إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 وذلك الخاص بأهداف التنمية المستدامة من ناحية، واتفاقية تغير المناخ الجديدة من ناحية أخرى، يجب أن يشمل النظام الخاص بمصد إطار عمل هيوغو على مؤشرات تتوافق مع أهداف هذه الأدوات. ولا شك أن توضيح هذا الارتباط بشكلٍ صريح على مستوى المؤشرات سيجعل من الممكن رصد التقدم الذي يتم إحرازه من خلال أطر العمل الثلاثة في وقت واحد.

“3” عملية المراجعة الدورية

47. كان إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية في عام 1989 جزءاً من نطاق عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. على الرغم من ذلك، لم ينص إطار عمل هيوغو على إجراء عملية مراجعة دورية رسمية من قبل الجهات الحاكمة ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة. وبدلاً من ذلك كان يتم إجراء هذه المراجعة من خلال المنتدى العالمي للحد من مخاطر الكوارث. والنتيجة أن عملية الرصد كانت بعيدة كل البعد عن الآليات المستخدمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الأمر الذي نتج عنه استفادة محدودة للغاية.

48. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قامت بتشكيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) كآلية تهدف إلى "توفير القيادة السياسية، والتوجيهات، والتوصيات الخاصة بالتنمية المستدامة، ومتابعة واستعراض ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ التزامات التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة بطريقة شمولية وشاملة لعدة قطاعات على جميع المستويات وتبنى برنامج عمل مركز، وديناميكي، وعملي المنحى، مما يضمن النظر إلى التحديات الجديدة والناشئة للتنمية المستدامة بعين الاعتبار". كذلك، يمثل تشكيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLFP) إحدى الأدوات المساعدة ذات الأهمية البالغة التي يمكن الاستفادة منها في مراجعة إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 لضمان إجراء عمليات المراجعة والمشاورات بطريقة متزامنة ومتناسقة، هذا فضلاً عن تحقيق الاستفادة المتبادلة، والتعلم من تنفيذ برنامج عمل التنمية المستدامة والأهداف المتعلقة بها في المستقبل، بالإضافة إلى النظر إلى إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 بعين الاعتبار. ولذلك، قد ينص إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 على أن يتم إجراء عملية المراجعة الرسمية الخاصة به من قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) وذلك خلال الاجتماعات الدورية التي تعقد تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها.

ب) الالتزامات الطوعية للجهات المعنية

49. دعت المشاورات إلى المشاركة القوية من قبل المجتمع المدني، والعلماء، والسلطات المحلية، والمجتمعات المحلية، والإعلام، ورجال الأعمال وغير ذلك من الجهات لوضع إطار عمل للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 والعمل على تنفيذه. وفضلاً عن ذلك، تم إثراء عملية تنفيذ إطار عمل هيوغو، وتعزيزها، وإسراع عملها من خلال تطوير الالتزامات الطوعية، والخطط، والإجراءات، وأدوات الرصد التي تمتلكها الجهات المعنية مثل "الأساسيات الخمس للعمل في مجال الحد من مخاطر الكوارث" التابعة للقطاع الخاص⁵، و"الأساسيات العشر" للحكومات المحلية، و "أداة التقييم الذاتي" لتعزيز قدرة المدن على المواجهة⁶.

50. وتجدر الإشارة هنا إلى أن صياغة المزيد من الالتزامات الطوعية من قبل جميع الجهات المعنية على المستويين الإقليمي والعالمي من خلال المنتديات الإقليمية، وتضمينها في النتائج العامة للمؤتمر سوف يشكل أحد العوامل الداعمة والقوية التي تدعم تنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.

51. وعلى وجه الخصوص، سوف تمثل الالتزامات الطوعية الاقتراح الذي تقدمه مجموعات الجهات المعنية فيما يتعلق بالإجراءات الملموسة التي تتخذ لتنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 على المستويين الإقليمي و / أو العالمي. سوف تعد هذه الإجراءات تعبيراً عن القيادة، وستعمل على توفير أساس متين للغاية لتنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، كما أنها تشير إلى كيفية عمل جميع الجهات المعنية معاً، وإيجاد طريقة للتحويل اللازم من المخاطر المشتركة إلى القيمة المشتركة⁷، المضمنة في تقرير التقييم العالمي بشأن الحد من مخاطر الكوارث لعام 2013. أن

⁵ راجع UNISDR: www.preventionweb.net/english/professional/networks/public/psp/essentials

⁶ راجع UNISDR: www.unisdr.org/campaign/resilientcities/toolkit/essentials

قيمة الالتزامات الطوعية سوف تحفز وتنتج مزيداً من العمل على يد أفراد، ومجموعات، ومنظمات، وشبكات أخرى، وغير ذلك من الجهات التي لم يكن لها حضور خلال المؤتمر العالمي.

52. على الرغم من أن هذه الالتزامات الطوعية لم تكن بشكلٍ رسمي جزءاً من إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015، فإنه يجب جمعها وتنظيمها كجزءٍ من النتائج العامة للمؤتمر بوجهٍ عام، وضمن الإعلان السياسي للمؤتمر العالمي بوجهٍ خاص، نظراً لأهميتها في وضع التوجيهات التي تضمن إتمام عملية التنفيذ وتحقيق التعاون. وكي تنعم الالتزامات الطوعية بالعملية والقابلية للتنفيذ، يجب أن توفر الأهداف، والمؤشرات، ووسائل التحقيق، فضلاً عن الالتزام بإجراء التقييم الذاتي الدوري لما يتم إحرازه من تقدم. ويمكن جمع الالتزامات الطوعية من قبل الدولة، والإقليم، والقطاع بهدف تسهيل عمليتي التصور والرصد لهذه الالتزامات.

ج) الإعلان السياسي

53. تجدر الإشارة إلى أن الإعلان السياسي حول المؤتمر العالمي أمر لا غنى عنه لتقديم التوجيهات حول عدد من النقاط الحاسمة، وخاصةً فيما يتعلق بكيفية تفسير النتائج الإجمالية للمؤتمر حسب الحاجة لذلك، وكيفية الربط بين جميع مكوناتها. ومن الأهمية بمكان أن يستند الإعلان السياسي إلى التشاورات التي تجرى داخل المننديات الإقليمية، لضمان تحقيق التناسق بين المستويات العالمية والإقليمية من ناحية وبين الخصوصيات من ناحيةٍ أخرى. تشتمل العناصر الأساسية المقترحة للنظر في الإعلان السياسي على:

- تقييم الطبيعة الاصطناعية للمخاطر؛ والخصائص المتغيرة للمخاطر؛ والحاجة إلى التركيز على عوامل الخطر، بما في ذلك تغير المناخ وتنوعه، الذي يلازم ممارسات التنمية؛ والحاجة إلى التعامل مع التعرض للمخاطر وضعف مقاومتها؛ والحاجة إلى التعامل مع المخاطر الحادة نظراً لارتباطها بالأشخاص المعرضين للمخاطر والفقير؛ فضلاً عن الاعتراف بالحاجة إلى التركيز الصريح على إدارة المخاطر، بالإضافة إلى تضمين الحد من المخاطر الحالية وتجنب تراكم مخاطر جديدة، وكل ذلك يهدف إلى تحقيق قدرة الشعوب، والأمم، والبيئة بأسرها على مواجهة تلك المخاطر.

- تقييم ما أحرزه إطار عمل هيوغو من تقدم للتعامل مع تعرض البشر لبعض المخاطر، والاعتراف بإعادة تعريف عناصر إطار عمل هيوغو كأحد الأشكال المبتكرة الأساسية التي تستخدم لإدارة المخاطر بشكلٍ فعالٍ من أجل تعزيز القدرة على مواجهتها.

- تحديد اسم إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 (الذي يمكن أن يكون "إطار عمل هيوغو 2 أو +") - إدارة المخاطر لتحقيق القدرة على المجابهة"، وتعريف الأخير على أنه تطور لإطار عمل هيوغو، الذي يركز على أطر العمل السابقة، ألا وهي: إطار العمل الدولي للعقد الدولي للحد من الأخطار الطبيعية، واستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً، واستراتيجية "عالم أكثر أمناً في القرن الواحد والعشرين: الحد من الكوارث والمخاطر" استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث (ISDR)؛ وتقديم اقتراح للجمعية العامة بتغيير اسم البند الفرعي المتصل بأجندتها الخاصة من "الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث" إلى "الاستراتيجية الدولية لإدارة المخاطر وتحقيق التعافي" كي يعكس هذا البند الأمور التي يتركز عليها العمل على نحوٍ أفضل.

- الترحيب بتحديث مصطلح مرصد إطار عمل هيوغو "HFA" إلى مرصد إطار عمل هيوغو 2 أو +، بالارتكاز إلى نظام أساسي جديد لتحديد الأهداف، والمؤشرات، ووسائل التحقق.

- الترحيب وتقدير أهمية "التزامات" الجهات المعنية، كإشارة ضرورية إلى القيادة، وحسن النوايا، والتعاون المنشود، والإجراءات الملموسة بهدف صياغة إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 وتنفيذه.

- والتأكيد على أهمية تعزيز المساءلة على المستويات المحلية، والوطنية، والدولية، وأيضاً الترحيب بالتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه فيما يتعلق بـ "حماية الأشخاص في حالات الكوارث" الذي تتولاه لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة.

- والدعوة إلى إتمام عملية التطبيق المتكامل لأجندة / أهداف التنمية المستقبلية لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 واتفاقية تغير المناخ.

- وكذلك المطالبة بالمراجعة الدورية لإطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 من قبل المنتدى السياسي الرفيع المستوى (HLPF) خلال الاجتماعات الدورية المنعقدة تحت رعاية الجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لها.

- الأعراف بأهمية الاستراتيجيات الإقليمية لإدارة المخاطر و أقتراح مراجعتها بالطريقة ذاتها المستخدمة لمراجعة إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015.
- دعوة نظام الأمم المتحدة إلى دعم الدول والجهات المعنية بتنفيذ إطار عمل الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام 2015 من خلال خطة عمل الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لتحقيق القدرة على المواجهة.
- و ايضا دعوة الدول والجهات المعنية بتوحيد قواها معاً في إطار مبادرة المدارس الأمانة التي أطلقت أثناء عقد المؤتمر العالمي.